

المرصد

شؤون دولية

2016/05/07 م

1437 هـ - 2015 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3.....مسؤول بالـCIA: هناك من يعمل للوقية بين الولايات المتحدة والسعودية.....3
- 3.....بعد مرور عام على الاتفاق النووي: هل إيران آخذة في الاعتدال؟.....3
- 4.....أحمد داود أوغلو... الأستاذ المنظر لتركييا القوة الإقليمية.....4



أمد/ واشنطن: 2016\5\7

لفت المدير الاستخباراتي في وكالة الاستخبارات العسكرية الأمريكية ديريك هارفي الى أن "هناك كثير من الأشياء التي دفعت الى وضع مشروع قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب في محور الاهتمام"، مشيراً الى أن "هناك رؤية معادية للسعودية هي التي تقود جزءاً من ذلك، إضافة إلى بعض المعلومات المغلوطة في النقاش العام، التي استغلها آخرون لتصوير السعودية على أنها لا تتخذ إجراءات لمنع التطرف وتقويض المتشددين. وأما شبهة أن أغلب الأشخاص المتورطين في 11 أيلول سعوديون، فكان ذلك متعمداً زعيم تنظيم القاعدة أسامة من بن لادن؛ سعياً منه لخلق فجوة في العلاقات".

ورأى هارفي في حديث لصحيفة "الشرق الأوسط" السعودية، أن "الناس ينظرون إلى أمور معتادة بصور مختلفة، ويصفون عليها صفات سائئة. على سبيل المثال، قد يكون المواطنون السعوديون الذين أقاموا في الولايات المتحدة، ربما يكون من بينهم من تورط في 11 أيلول أو حصلوا على دعم من القنصلية أو السفارة عندما وقعوا في مشكلة في مكان ما. ولكن لا توجد روابط بين تلك الإجراءات وضلوع هؤلاء الأفراد في أنشطة متعلقة بالإرهاب"، مشدداً على أن "الأعمال التي يرتكبها أشخاص محدودون داخل أي دولة، أو حتى داخل أي حكومة، لا تعني أن الحكومة فعلياً تدعم تلك الأعمال وإذا كان هناك نشاط إجرامي يقوم به أميركيون في الخارج في أفغانستان أو العراق، لا يعني ذلك أن الحكومة الأمريكية تدعم ذلك النشاط".

وأعرب عن قلقه لأن "هناك دفعة كبيرة من البعض للوقية بين الولايات المتحدة والسعودية. ولا يدرك الجمهور العادي مدى تعقيد وعمق جذور العلاقة التي تملكها الولايات المتحدة، وأن المصالح الأمريكية تستدعي الحفاظ على تلك العلاقة".

بعد مرور عام على الاتفاق النووي: هل إيران أخذة في الاعتدال؟

2016\5\7

معهد واشنطن

مايكل سننغ

"موجز إعلامي لمعهد بيكر"

«فيما يلي مقتطفات من ورقة عمل قُدمت في إطار مؤتمر عقده "معهد بيكر" بعنوان "العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تمر بمفترق طرق". لقراءة النسخة الكاملة، بإمكانك تحميل ملف الـ "بي دي إف" أو زيارة موقع "معهد بيكر".»

يرى المسؤولون الأمريكيون في روحاني وفريقه، وخاصةً وزير الخارجية محمد جواد ظريف، نظراً لإيرانيين أثبتوا أنهم مستعدون للانخراط في تعاملات مع واشنطن عندما يصب ذلك ضمن مصالح إيران، على عكس خصومهم المحليين الذين يعتبرون أن معاداة الولايات المتحدة كثيراً ما تفوق الاعتبارات الأكثر عملية. ولم يؤد ذلك إلى اعتماد "خطة العمل الشاملة المشتركة" وإطلاق سراح ما أمكن من مختلف الأسرى الأمريكيين فحسب، بل قاد المسؤولين الأمريكيين أيضاً إلى التفكير ملياً باحتمالات الانخراط الأوسع مع إيران.

غير أنه ليست هناك أدلة كافية تثبت أن هذا التعامل "يغير" إيران أو سياساتها، أو أن على واشنطن أن تعتبره بالتالي غاية تعمل على تحقيقها. ولا يستطيع المسؤولون الأمريكيون حصر التعامل مع إيران بتداولات بحتة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن موافقة المسؤولين الإيرانيين على الانخراط دبلوماسياً هو لتعزيز مصالحهم الخاصة، التي تكاد تكون مختلفة عن مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة إن لم تتعارض معها بشكل صارخ. ونظراً إلى التحدّي الاستراتيجي الذي تضعه إيران أمام مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط - في دعمها للإرهاب والجهات التخريبية من غير الدول، وتهديد حرية التجارة

والملاحه في الممرات المائية الإقليمية، والسعي إلى تحقيق قدرة صنع الأسلحة النووية، والمساعي الأخرى المزعزعة للاستقرار - لا يمكن أن تقتصر المقاربة الأمريكية للدبلوماسية مع إيران على مجموعة من الالتزامات التبادلية، بل يجب أن تُدمج في استراتيجية أوسع لمواجهة التحديات التي تطرحها إيران والنهوض بخطة إقليمية تحقق الاستقرار.

وبالفعل، يكمن التناقض في التعامل الأمريكي مع إيران في إمكانية أن يؤدي نهج روحاني، إذا ما نجح، إلى بروز إيران في النهاية كدولة أكثر قوة ولكن دون تغيير في استراتيجيتها الإقليمية، بالطريقة نفسها التي أدى فيها انفتاح الولايات المتحدة على بكين، بكل ما حقق من مصالح، إلى المساعدة في تسهيل تحويل الصين إلى منافس قوي للغاية. وفي حين تم تبرير شراكة الولايات المتحدة مع الصين بالحاجة الملحة لمواجهة الاتحاد السوفياتي، إلا أن الأساس الاستراتيجي المنطقي لتعزيز إيران هو أقل وضوحاً بكثير. ويعتبر بعضهم أن القيام بذلك يقدم نوعاً من التوازن وأن تعزيز ثقة إيران بنفسها قد يؤدي في النهاية إلى جعل المنطقة أكثر استقراراً؛ ومع ذلك، تتطلب مثل هذه النتيجة تخلي إيران عن مقاربة الأمن الإقليمي التي لا تنبعث من عوامل خارجية فحسب، بل من أخرى داخلية أيضاً، مثل تفوق المؤسسات "الثورية" غير النظامية كقوات «فيلق الحرس الثوري الإسلامي» على المؤسسات العسكرية التقليدية. ويرى بعضهم الآخر أن الخطر الأكبر هو الجهاد السني، الذي تجسده جماعات أمثال تنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش»). الأمر الذي يستلزم التعاون مع إيران ضد عدو مشترك. لكن هذه الفكرة تهمل الدور الذي لعبته أنشطة إيران الإقليمية - والإطاحة بأكبر خصم إقليمي لإيران - في المساهمة في احتدام الطائفية التي تغذي تنظيم «الدولة الإسلامية».

وعلى العموم، يبدو وكأن إيران أخذت في التغيير، لكن الاتفاق النووي هو نتاج ذلك التغيير أكثر من كونه سبباً له. ولا يبدو أيضاً أن التغيير في إيران سيسلك بوضوح طريقاً "جيدة" أو "سيئة" بالنسبة إلى المصالح الأمريكية. وفي حين ينبغي على المسؤولين الأمريكيين والغربيين الآخرين أن يولوا اهتماماً وثيقاً لديناميات إيران الداخلية وأن يبقوا صادقين في دعمهم المستمر لحقوق الإنسان والحريات المدنية، يجب أن يحذروا من قدرتهم على تجسيد الديناميات الداخلية للبلاد، ويركزوا بدلاً من ذلك على التأثير في سياساتها الإقليمية والخارجية من خلال مزيج من الحوافز والمثبطات، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات بدءاً من الضغط ووصولاً إلى الانخراط في خدمة استراتيجية إقليمية أكثر شمولية.

أحمد داود أوغلو... الأستاذ المنظر لتركيا القوة الإقليمية

2016\5\7

العربي الجديد

إسطنبول - باسم دباغ

يتنحى رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو (مواليد 1959)، ليغادر العاصمة أنقرة، بعد نحو 13 عاماً، انتقل خلالها ابن مدينة قونيا عاصمة الصوفيين في العالم من دور الأكاديمي إلى رجل السياسة الذي لن يكون من المبالغ وضعه بين كبار الساسة الأتراك في تاريخ الجمهورية.

بدأ "الخوجا" أي المعلم كما يُلقب في قواعد حزب "العدالة والتنمية"، حياته السياسية بعدما قدّمه الرئيس التركي السابق عبدالله غول عام 2003 ليغدو مستشاراً لرئيس الوزراء التركي حينها رجب طيب أردوغان. بدأ بدور قيادي في إعادة تشكيل عقيدة الخارجية التركية، ناقلاً إياها من الانعزال بجناحين يقومان على الاهتمام بالمجال الحيوي القومي التركي وبالعلاقة مع الغرب، إلى عقيدة يختلف الخبراء على توصيفها، لكنها واكبت على أكمل وجه صعود الجمهورية وتحولها إلى قوة إقليمية لا يمكن تجاوزها، مدّت نفوذها في كل مكان وصولاً إلى أفريقيا وأميركا اللاتينية.

بدأ تأثير الأستاذ الحاصل على ماجستير في الإدارة العامة والدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تحديداً منذ عام 2003، بعدما حصل على رتبة سفير بقرار مشترك بين رئيس الجمهورية التركية حينها، نجدت سيزار، ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. كانت أولى نشاطاته في الدبلوماسية التركية مع الانفتاح التركي الأول على المنطقة العربية عام 2003 من

خلال اجتماعات دول جيران العراق، قبيل الغزو الأميركي. وعلى الرغم من معارضته الشديدة للسماح لواشنطن باستخدام الأراضي التركية لغزو العراق لم يؤثر ذلك على علاقته بأردوغان الذي كان ميّالاً للموافقة، فتسلم داود أوغلو في ما بعد وزارة الخارجية عام 2009.

الفكر السياسي

يختلف الباحثون في وصف رؤية مهندس الدبلوماسية التركية خلال العقد الأخير، إذ يرى الأكاديمي اليوناني، أستاذ داود أوغلو، ديمتري كيتسيكيس، أن "العثمانية الجديدة" كان لها دور أساسي في إدارة داود أوغلو للدبلوماسية التركية. والعثمانية الجديدة هي نظرية جيوسياسية ترى أنه يجب أن تكون أنقرة لاعباً أساسياً في الأراضي التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية بدءاً من شرق أوروبا في البلقان، مروراً بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوقاز. هذا الأمر الذي لا يرفضه فقط تلامذة داود أوغلو بل هو نفسه. وقال الأخير في إحدى مقابلات جريدة صباح التركية، "علينا أن نبتعد عن هذا المفهوم لأنه بات يستخدم ضدنا"، مشدداً على أنه ضد فكرة أن تركيا تحاول إحياء الإمبراطورية العثمانية، "قلت مراراً إن تركيا كدولة قومية لا تختلف عن أي دولة أخرى في منطقتنا سواء كانت صغيرة أو كبيرة من ناحية عدد السكان".

من جانبه، يؤكد أحد تلامذة داود أوغلو، أستاذ العلوم السياسية بهلول أوزكان الذي أمضى وقتاً في دراسة أكثر من 330 مقالاً كتبها "الخوجا" بين 1990 و2000، أنّ مفهوم الوحدة الإسلامية وليس العثمانية الجديدة هو المهم بالنسبة لداود أوغلو في رؤيته لمحاولات تركيا الاندماج مع القوى الغربية. وذلك عبر تكوين وحدة إسلامية في منطقة الشرق الأوسط المتعدد الأعراق، تساهم في استقراره وتكون دافعة لتركيا لزيادة النفوذ في القارة الأوروبية. ويشير إلى أن فكر داود أوغلو يقوم على منتصف المسافة بين انتقاد رؤية الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال الموالية للغرب وأقرب إلى رؤية السلطان عبد الحميد الثاني في موضوع الوحدة الإسلامية. وبحسب أوزكان، فإنه على الرغم من أن رؤية الأخير كانت دفاعية في عهد ضعف الدولة العثمانية فقد كانت بالنسبة لداود أوغلو وسيلة للتوسّع وزيادة النفوذ، مشدداً على أن الوحدة الإسلامية بالنسبة لداود أوغلو هي وحدة إسلامية سنية لا مكان لإيران فيها.

"مهمة إنشاء التوازن في هذه المنطقة هي مهمتنا عبر العمل على تغيير محور تركيا". تعتبر هذه من أهم العبارات التي لخصت رؤية داود أوغلو ولم يتراجع عنها. نجح "الخوجا" بعد توليه إدارة الخارجية التركية، ومن ثم رئاسة الوزراء، بتحويل تركيا إلى قوة إقليمية لا يمكن تجاوزها سواء في الشرق الأوسط أو في البلقان وأوروبا غرباً أو القوقاز شرقاً.

يمكن تقسيم عهد داود أوغلو إلى مرحلتين أساسيتين، تفصل بينهما ثورات الربيع العربي؛ فقد قامت السياسة الخارجية التركية قبل مرحلة الربيع على مصطلح القوة الناعمة؛ أي إقامة علاقات قوية مع الدول الإسلامية، وتوثيق الصلات التجارية والاقتصادية والتعليمية، والتي بدأتها أنقرة جنوباً بالانفتاح على دمشق وصولاً إلى التوسط في إجراء مباحثات سلام سورية. إسرائيلية غير مباشرة. كما توسّطت تركيا بالتعاون مع البرازيل بين طهران والدول الغربية في ما يخص الملف النووي، لتمتلك تركيا خلال فترة قصيرة علاقات وثيقة مع معظم الدول العربية.

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة انكسار التوازنات في المنطقة، ما أدخل تركيا في مرحلة صدام مع جميع القوى الإقليمية المتواجدة في المنطقة التي كانت رافضة للعودة التركية، سواء المحور الإيراني بالتعاون مع النظام السوري وبغداد والمليشيات التابعة لها، أو حتى المحور السعودي الإماراتي المصري الأردني، ليتغير كل شيء نهاية 2014، وتحسن العلاقات التركية العربية، بل وتتحول إلى تحالف لمواجهة مخاوف العرب والأتراك من تمدد النفوذ الإيراني.

خرج داود أوغلو من رئاسة الوزراء بكل هدوء كما دخل الحياة السياسية، لكنه ترك أثراً لا يمحي في الحزب الحاكم. استطاع خلال وجوده صبغ يمين الوسط التركي بصوفية إسلامية منفتحة على العالم، لم تعرف السياسة التركية لها نظيراً من قبل. لا يزال لابن مدينة جلال الدين الرومي شعبية كبيرة في قواعد الحزب وبالذات في صفوف شببته التي ترى الأكاديمي الذي يجيد العربية، والإنجليزية، والألمانية قدوة لها. بدت علاقة داود أوغلو مع شببته الحزب واضحة في خطاب الوداع الذي أدلى به في مقر "العدالة والتنمية"، أول من أمس الخميس، عندما وجّه تحية خاصة للتنظيمات الشبابية وكذلك النسائية في الحزب على دعمهم له، مشدداً على أنه لن يترك الحزب بل سيستمر في التواجد بين صفوفهم.

واستطاع المنظر "الإسلامي الحديث" من خلال كتبه العديدة التي يعد أشهرها كتاب "العمق الاستراتيجي" أن يعيد تشكيل موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية بإدخال البعد الحضاري والتاريخي الإسلامي الذي أهملته الجمهورية التركية منذ نشأتها. حاول داود أوغلو في مقالاته وكتبه اللاحقة إعادة قراءة البعد الإسلامي وإدخاله بوصفه مكوّناً عصبياً وثقافياً للمنطقة، يتجاوز بعده الديني.

لم يكن صعود داود أوغلو منفصلاً عن التغييرات الكبيرة التي حصلت في القواعد الحزبية لـ"العدالة والتنمية" وللحركة اليمينية التركية عموماً بعد النهضة الاقتصادية التي تحققت خلال أكثر من عقد. ومثّل صعود السياسي ذي الخطاب الأكاديمي الهادئ انتقال القواعد الحزبية من الاعتماد على الطبقات الريفية المتدينة التي يجذبها الخطاب "الأردوغاني" إلى الطبقات المدنية المتوسطة الدخل والمتعلمة، والتي تبدو أكثر قرباً من خطاب داود أوغلو، والتي ستشكل قيادة الحزب خلال السنوات المقبلة.

تم بحمد الله

*

